# سياسات الشباب و النهوض بالرياضة

الحزب الوطني الديمقراطي
فكر جديد

## المؤتمر السنوى الرابع

## سبتمبر ٢٠٠٦

الفكر الجديد.. وانطلاقة ثانية نحو المستقبل

تمثل هذه الوثيقة حصيلة الدراسة التى تمت داخل أمانة السياسات وتشكيلاتها المختلفة في إطار صياغة سياسات عامة متعلقة بالقضايا التى طرحت في أوراق النقاش في مؤتمرات الحزب السابقة، وكذلك القضايا التى طرحت في البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، وبرنامج الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب، والذى شاركت أمانة السياسات في إعدادها، استناداً للدور المنوط بها وفقاً للنظام الأساسى للحزب.

وقد تمت دراسة هذه القضايا في لجان السياسات المتخصصة التى شكلتها أمانة السياسات، ومجموعات العمل داخل هذه اللجان والتى اختصت بدراسة أحد القضايا التى تقع في نطاق اهتمامها بشكل تفصيلى. كما قام المجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات بمناقشة عدد من هذه القضايا ودراسة أبعادها وآثارها المختلفة على المجتمع. كذلك تمت مناقشة التوجهات الرئيسية لهذه السياسات في اللقاءات التى عقدتها أمانة السياسات مع الكوادر الحزبية بالمحافظات، وفى إطار مجموعات العمل التى شكلتها لجان الحزب بالمحافظات والتى رفعت توصياتها لأمانة السياسات.

ولقد جاءت الصياغة النهائية لهذه الأوراق انعكاساً لكل هذه الدراسات والمناقشات، بالإضافة للحوار الموسع مع حكومة الحزب في الجوانب المختلفة للسياسات والإجراءات المقترحة للتنفيذ، وكذلك الحوار الذى تم مع قطاعات من المجتمع المعنية بهذه السياسات.

ويرى الحزب أن السياسات المطروحة في المؤتمر السنوى الرابع للحزب هى تعبير واضح عن التزام الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته بتنفيذ بنود البرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية والبرنامج الانتخابى للحزب في انتخابات مجلس الشعب. وكذلك الالتزام بالاستمرار في صياغة السياسات العامة ذات الأولوية للمواطن، والتى تحقق مصلحته ومصلحة الوطن.

# المحتويات


■ أولاً: سياسات تمكين الشباب:

■ الرؤية والأهداف ١

■ السياسات ١

■ ثانياً: سياسات النهوض بالرياضة:

■ الرؤية والأهداف ٥

■ السياسات ٦

**برنامج الحزب لتمكين الشباب يستهدف توسيع مشاركتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية**

# أولا: سياسات تمكين الشباب

## الرؤية والأهداف:

يسعى الحزب الوطنى وحكومته إلى تمكين الشباب فى المجالات المختلفة، وقد أكدت الأوراق التى أصدرها الحزب فى مؤتمره العام فى ٢٠٠٢، ومؤتمره السنوى الأول فى ٢٠٠٣، ومؤتمره السنوى الثانى فى ٢٠٠٤، على أهمية تمكين الشباب وتبنى السياسات التى تستهدف توسيع مشاركتهم فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أكد البرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية والبرنامج الانتخابى للحزب الوطنى على هذه الأهداف، وتضمنا العديد من السياسات التى تستهدف تمكين الشباب، والتى منها على سبيل المثال البرامج المتعلقة بإيجاد ٤٠٥ مليون فرصة عمل للشباب، وبرامج تحسين الخدمات التى يستفيد منها الشباب بشكل رئيسى ومنها التعليم والإسكان والمواصلات، بالإضافة إلى برامج الإصلاح السياسى والتى تستهدف بشكل أساسى زيادة المشاركة السياسية للشباب.

وقد أنشئ المجلس القومى للشباب فى ديسمبر ٢٠٠٥، بهدف الارتقاء بمساهمات الشباب وتعظيم دورهم فى الحياة العامة فى كافة المراحل السنية عن طريق تفعيل السياسة العامة للدولة فى هذا المجال ووضع الخطط الكفيلة بتحقيقها.

واستمراراً لهذا التوجه يطرح الحزب وحكومته مجموعة جديدة من السياسات تستهدف المزيد من تمكين الشباب.

**تطوير مناهج التربية الوطنية بهدف دعم ثقافة المشاركة لدى الشباب**

## السياسات:

### ١- تنمية الثقافة السياسية للشباب من خلال مناهج التربية الوطنية:

تمثل الثقافة السياسية المدخل الأساسى لتفعيل المشاركة وخلق الحافز والدافع لدى الشباب للمشاركة السياسية، حيث لن تكون هناك مشاركة بدون إدراك الشباب لحقوقه وواجباته وقضايا وطنه، وإيمانه بفاعلية مشاركته وأثرها - فى إحداث التغيير وتحقيق آماله وطموحاته لنفسه ولوطنه، إضافة إلى امتلاكه للمهارات التى تسهل عليه عملية المشاركة.

وتأتى مناهج التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية على قائمة المناهج التى تشكل مفاهيم وقيم الطلاب فيما يتعلق بالحياة السياسية. وبمراجعة مناهج التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية الحالية يلاحظ أنها تحتاج إلى قدر من التطوير كى تلبى حاجات الطلاب من الثقافة السياسية. وفى هذا الصدد يتبنى الحزب وحكومته تطوير مناهج التربية الوطنية بالمرحلة الدراسية ما قبل الجامعة من خلال:

- تشكيل لجنة قومية يشارك فيها المتخصصون الفنيون وأصحاب الرؤى السياسية، تقوم بمراجعة مناهج التربية الوطنية ووضع تصورات بشأن تطويرها.
- إعداد برنامج متكامل لتدريب المعلمين على تلك المناهج المتطورة، يضمن قيامهم بتدريس المواد بشكل موضوعى، وبما يساعد الطلاب على اكتساب المهارات الأساسية للمشاركة.

## التوسع فى برنامج التعليم المدنى وإعداد القيادات الشبابية

■ أن تستند عملية التطوير في مضمون المنـاهج على ثلاثة مكونات رئيسية وهى:

(أ) مكون معرفى يستهدف بناء وتنمية معارف الطلاب فيما يتعلق بالنظام الدستورى والسياسى المصرى وحقوق وواجبـات المواطن. والتعـرف على أهم القضـايا محل النقاش فى المجتمع، وعلى الساحة الدولية.

(ب) مكـون قيمى يستهـدف ترسيـخ عـدد من القيـم السياسية الهامة فى نفوس الطلاب وأهمها: قيم الانتماء للوطن، ومركزية الهوية الوطنية المصرية، وقيم المواطنة والتسـامح وتقبل الرأى الآخـر، والبعـد عن التعصـب السياسى والدينى والحضارى، وقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

(ج) مكون مهارى يستهدف إكساب الطـلاب المهـارات الأساسية اللازمة لزيادة مشاركتهم واندماجهم فى العملية السيـاسية، وأهم هذه المهـارات هى مهـارات الحـوار والنقـاش وإبداء الرأى، والتحليل، والتنظيـم، والتفكيـر النقدى.

### ٢ - إنشـاء مـراكـز التعليـم المـدنى وإعـداد القيـادات الشبـابيـة:

يستهـدف الحـزب وحكومتـه خـلال الفتـرة القـادمة (٤-٥ سنوات) إنشاء مراكز للتعليم المدنى وإعداد القيادات الشبابية في جميع المحافظات، وذلك في إطار المجلس القومى للشباب وتقدم هذه المراكز مجموعات متنوعة من البرامج التدريبية والتثقيفيـة المتكاملة التى تتـلاءم مـع مختلف الفئات الشبابية. حيث يتم تقديم دورات تركز على نشـر قيم التعليـم المدنى والتربيـة المدنيـة (المواطنـة، المشاركة، حقوق الإنسان، التنمية، الحقوق والمسئوليات)، وذلك من خلال تطبيق دليل للتعليم المدنى موجه لكل من النشء والشباب ويتم تطبيق الدليل على مجموعـات من هؤلاء على مدار العام داخل هذه المراكز.

## تطوير أهداف واختصاصات الاتحادات الطلابية وزيادة استقلاليتها من خلال تطوير اللائحة الطلابية

وقد تم البدء بثلاثة مراكز في كل من القاهرة والإسكندرية وسوهاج، وسوف يتم إنشاء ثلاثة مراكز أخرى خلال هذا العام (٢٠٠٦)، في كل من الفيوم والمنصورة والإسماعيلية. بحيـث يقـوم كل من هـذه المراكـز بخدمـة عـدد من المحافظات المجاورة (القاهر الكبرى - غرب الدلتا - شرق ووسط الدلتا - القناة - شمـال الصعيد - جنوب الصعيد).

كما تقدم هذه المراكز إلى جانب دورات التعليم المدنى، دورات في اللغـات الأجنبيـة والحـاسب الآلى، ودراسات الجدوى، وإدارة المشروعـات، بالإضافة إلى دورات في المهن التى يحتاجها سوق العمل بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية.

### ٣ - تطوير لائحة الاتحادات الطلابية:

يتبنى الحزب وحكومته تطوير لائحة الاتحادات الطلابية، واستكمال الحوار حولها تمهيداً لإصدارها. ويستهدف تطوير اللائحة تحقيق ما يلى:

■ تطوير أهـداف الاتحـادات الطلابية لتعميق مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

■ إعادة تشكيل مجـالس اتحاد الطلاب ولجان الاتحاد بحيث تقتصر على الطلاب، وأن يكون دور رواد الاتحـاد استشارياً.

■ زيـادة اختصـاصات مجلس اتحـاد طـلاب الكليـات والمعاهد في رسم سياسة الاتحاد، واعتماد برامج عمله، وتوزيع اعتماداته المالية.

■ تطويـر مهـام لجـان الاتحـادات الطـلابيـة وزيـادة اختصاصاتها، وإعطاء الصلاحية لمجالس اتحاد الطلاب لإضافة لجان غير المنصوص عليها في القـانون تحقق أهداف الاتحادات الطلابية.

■ زيادة موازنة الاتحادات الطلابية.

■ زيادة عدد المشاركين في أنشطة الاتحادات الطلابية بإضافة طلاب الانتساب الموجه، والتعليم المفتوح وغيرها من نظم التعليم الأخرى بالجامعات.

■ إجراء انتخابات الاتحادات الطلابية مع بداية العام الدراسى، وتطوير أساليب التصويت في الانتخابات الطلابية، والنظر في استخدام أساليب التصويت الإلكتروني.

**٤ - تطوير الأنشطة الطلابية بالجامعات:**

يتبنى الحزب وحكومته خطة لتطوير الأنشطة الطلابية تبدأ في العام الدراسى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وتستهدف تحقيق ما يلى:

■ زيادة الدعم المالى المباشر للأنشطة الطلابية، وتطوير البنية الأساسية لأماكن ممارسة النشاط.
■ تطوير خدمات النشاط الطلابى وزيادة أعداد المستفيدين من خدمات النشاط.
■ امتداد النشاط الطلابى طوال العام.
■ دعم الأسر الجامعية.
■ تقديم حوافز للطلبة المتميزين في الأنشطة.
■ تحسين مستوى إدارة النشاط الطلابى من خلال تدريب الكوادر المختلفة المشاركة في تنظيمه.
■ زيادة الوعى السياسى والثقافى للطلاب من خلال: استحداث إصدار صحيفة أسبوعية للجامعة، وإنشاء مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت، وتبنى برامج محاكاة للبرلمان وغيره من المؤسسات السياسية، وتشجيع مشاركة الطلاب في أنشطة العمل الأهلى والتطوعى.
■ تحديث أساليب وبرامج الأنشطة الطلابية داخل المدن الجامعية.
■ تطوير المنشآت الرياضية وتفعيل المسابقات الرياضية داخل الجامعة وبين الجامعات المختلفة.

**٥ - استكمال تطوير مراكز الشباب:**

بدأت حكومة الحزب خطة شاملة لتطوير مراكز الشباب البالغ عددها ٤٤٦٠ مركز شباب منها ٤٠٧٦ في القرى، خلال السنوات الخمسة الماضية أسفرت عن تطوير عدد كبير من هذه المراكز.

ويسعى الحزب وحكومته لاستكمال تطوير مراكز الشباب بحيث تكون نقطة جذب لممارسة كافة الأنشطة الشبابية الثقافية والاجتماعية والرياضية والسياسية، كما يسعى الحزب وحكومته لمد الخدمات الشبابية إلى القرى التى لا تتوافر بها مراكز الشباب وعددها (١٣٦١) قرية.

**٦ - تطوير المعسكرات الشبابية القائمة وإنشاء معسكرات جديدة:**

يتبنى الحزب وحكومته خطة لتطوير جميع المعسكرات الصيفية والشتوية القائمة لتصبح مُدنا شبابية متكاملة تليق بشباب مصر، بحيث تتضمن أماكن إقامة لائقة، ومساحات خضراء، وملاعب، وقاعات للندوات، ومكتبات، وأندية تكنولوجيا معلومات.

وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من تطوير المدينة الشبابية في أبى قير بالإسكندرية، وتستوعب (٨٥٠) شاباً، وكذلك تم تطوير معسكرى الغردقة، ورأس البر، ليكون كل منهما مدينة شبابية متكاملة تتسع لحوالى (٤٥٠) شاباً.

ويتم خلال العام الحالى استكمال المدينة الشبابية في الأقصر والتى تستوعب (٥٠٠) شاب، كما سيتم البدء في المرحلة الثانية لتطوير المدينة الشبابية بالإسكندرية للوصول إلى استيعاب (٣٠٠٠) شاب، وإضافة ملاعب وصالة مغطاة ومسرح مكشوف.

**تطوير مراكز الشباب لتكون نقاط جذب لممارسة كافة الأنشطة الشبابية**
**تطوير المعسكرات الشبابية وتحويلها لمدن شبابية متكاملة**

كما سيتم خلال هذا العام البدء في إنشاء مدينة شبابية بكل من العريش وبورسعيد والسويس والطور. ويسعى الحزب وحكومته لتطوير جميع المعسكرات الشبابية الأخرى في سفاجا، ونويبع، ورشيد، ورأس البر، ومطروح، ورمانة، وشرق النيل، وبنى سويف، والخطارة بالشرقية، خلال السنوات الخمس القادمة. ويتم تمويل تطوير المعسكرات من صندوق التمويل الأهلى للنشء والشباب والرياضة.

**٧ - التوسع فى برامج برلمان الطلائع وبرلمان الشباب:**

يستهدف الحزب وحكومته التوسع في شعب برلمان الطلائع وبرلمان الشباب في مراكز الشباب المنتشرة في جميع المحافظات، باعتبارها وسيلة غير تقليدية في التنشئة السياسية. ويسعى الحزب لمضاعفة عدد هذه الشعب خلال العام القادم، بحيث يتاح لأكبر عدد من الطلائع والشباب فرصة محاكاة مجلس الشعب، والتعرف على كيفية تكوينه، ودوره التشريعى والرقابى، وعلاقته بالحكومة، ولائحته الداخلية وأسلوب ممارسته لدوره الرقابى. حيث يتم تدريب النشء والطلائع على إدارة الجلسات، وتقديم طلبات الإحاطة والأسئلة والاستجوابات، بما يمكنهم من التعرف الدقيق على النظام السياسى المصرى والعلاقة بين السلطات، فضلاً عن إكسابهم مهارات الحوار وقبول الرأى الآخر، بما يؤهلهم لأداء أدوار سياسية في المستقبل.

**تقديم خدمات متنوعة للشباب من خلال مكاتب للخدمات الشبابية وزيادة عدد الأعضاء من الشباب فى مجالس إدارات الهيئات الشبابية**

**٨- إنشاء مكاتب للخدمات الشبابية:**

تبنى الحزب وحكومته هدف إقامة مكاتب لتقديم الخدمات الشبابية، ومن هذه الخدمات تسهيل الحصول على الخدمات الحكومية أو تقديم الاستشارات في المجالات المختلفة التى تهم الشباب (فرص العمل المتاحة داخلياً وخارجياً والمشروعات الصغيرة وكيفية الحصول على قروض من الصندوق الاجتماعى - ... الخ). وقامت حكومة الحزب بوضع الخطط التنفيذية للبدء في إنشاء هذه المكاتب داخل مراكز التعليم المدنى أو مراكز الشباب أو منتديات شباب المستقبل.

**٩- زيادة تمثيل الشباب فى إدارة الهيئات الشبابية:**

تبنى الحزب وحكومته هدف توسيع مشاركة الشباب في إدارة الهيئات الشبابية، وقد تم بالفعل زيادة عدد الأعضاء المنتخبين في مجالس إدارة مراكز الشباب من اثنين إلى أربعة بهدف ضمان تمثيل أقوى للشباب في مجلس إدارة مراكز الشباب.

وسوف يسعى الحزب وحكومته إلى تعديل الإطار التشريعى الذى يحكم تنظيم الهيئات الشبابية، وبما يتيح فرصة أكبر لتمثيل الشباب في إدارة هيئات شبابية أخرى .كماتتضمن الأفكار التشريعية أيضاً إنشاء اتحاد عام للهيئات الشبابية يضم هذه الهيئات بالإضافة للجمعيات الأهلية العاملة في مجال الشباب.

# ثانياً: سياسات النهوض بالرياضة

## الرؤية والأهداف:

تلعب الرياضة دوراً هاماً في حياة الشعوب، ليس فقط لدورها الكبير في التنمية البدنية والصحية، ولكن أيضاً لأهميتها في تنمية الجوانب المختلفة للشخصية، وتنمية روح التعاون والقيادة وروح الفريق والانتماء للمجتمع وترسيخ قيم العمل الجماعى والمنافسة الشريفة. وتعد الرياضة أحد القضايا الجماهيرية نظراً لما تحظى به من اهتمام شعبى وجماهيرى، كما أن الرياضة أصبحت صناعة تحتاج إلى توافر التخطيط السليم، والإدارة العلمية، والموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيق العائد منها. ونظراً لأن الرياضة هى نشاط أهلى بالأساس فإنها تحتاج أيضاً إلى تضافر جهود المجتمع والقطاع الخاص للنهوض بها.

وقد أعطت حكومة الحزب اهتماماً كبيراً بالرياضة ووفرت لها الدعم المادى والمعنوى. وهو ما أسفر عن العديد من الإنجازات في هذا المجال كان آخرها ما تحقق في دورة الألعاب الأولمبية بأثينا، ودورة الأمم الأفريقية لكرة القدم. فضلاً عن الإنجازات الدولية الأخرى فى العديد من اللعبات، مثل الاسكواش، والخماسى الحديث وغيرها من اللعبات.

وبالرغم من الإنجاز الذى تحقق في مجال الرياضة، فإن هناك بعض التحديات التى ما تزال تعوق سبل النهوض بالرياضة المصرية. وتتمثل أهم هذه التحديات في محدودية البنية التحتية للرياضة من منشآت وملاعب والذى أثر بدوره على عدد الممارسين للأنشطة الرياضية بمصر، كما أثر أيضاً على حجم القاعدة التى يتم من خلالها اكتشاف الموهوبين رياضياً وتنمية مواهبهم.

## توسيع قاعدة ممارسة الرياضة لأكبر عدد من المواطنين

يضاف إلى ذلك الحاجة إلى تطوير نظم الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية العاملة في المجال الرياضى بما يواكب التطورات العالمية في هذا الصدد، والحاجة إلى تطوير تمويل الرياضة وأساليب الاستثمار فيها. فضلا عن الحاجة إلى تطوير التشريعات الحاكمة للنشاط الرياضى بمصر كى تواكب حركة التطوير في المجال الرياضى.

وقد أكد الرئيس محمد حسنى مبارك، على أهمية تطوير الرياضة في ضوء الإنجاز الذى تحقق في دورة الألعاب الأولمبية بأثينا. ودعا في خطابه أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى في ١١ نوفمبر٢٠٠٤ إلى "أن تستثمر الحكومة ما حققه الشباب من نجاحات في دورة الألعاب الأولمبية لإعداد وتنفيذ سياسة متكاملة للنهوض بالرياضة في مصر، تسهم الدولة مع المجتمع في تمويلها وفى تنفيذها".

وتضمن البرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية فى الجزء الخاص ببرنامج مستوى معيشة أفضل، النص على أهمية تحفيز الأفراد على ممارسة الرياضة، وتشجيع الجهود الأهلية والذاتية لإنشاء ٥٠ نادياً خلال الست سنوات القادمة، وأن تقوم الحكومة بإنشاء مجموعة من الملاعب المفتوحة خلال ذات الفترة فى الأحياء المختلفة. كما تضمن برنامج الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب جزءاً خاصاً عن الرياضة، أكد فيه الحزب على أن الرياضة ليست نشاطاً ترفياً، ومن حق كل مواطن أن تتاح له الفرصة لممارسة نشاط رياضى.

ويتبنى برنامج الحزب الوطنى هدف توسيع قاعدة ممارسة الرياضة لأكبر عدد من المواطنين، فضلاً عن التوسع فى إنشاء وتطوير المنشآت الرياضية ومراكز الشباب، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مجال الأنشطة الرياضية. ويستهدف الحزب الوطنى أيضاً تنفيذ برامج وسياسات لتحقيق التفوق الرياضى ورعاية الموهوبين وإنجاز البطولات على المستوى الدولى، وتطوير نظم الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية العاملة فى مجال الرياضة.

كما يشدد الحزب الوطنى على أهمية تشجيع الاستثمار الخاص فى الرياضة وتقديم التسهيلات والحوافز له فى هذا المجال، ويطرح أفكاراً جديدة ومبتكرة لتمويل النشاط الرياضى، فضلاً عن تطوير التشريعات الرياضية بما يساهم فى النهوض بالرياضة المصرية وتحريرها من العوائق التى تحد من إنطلاقها.

وإنطلاقاً من التحديات التى تواجه النشاط الرياضى بمصر، وتنفيذاً للرؤية والسياسات الواردة فى البرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية والبرنامج الانتخابى للحزب الوطنى، فإن الحزب الوطنى وحكومته يتبنيان السياسات التالية للنهوض بالرياضة المصرية:

## وضع برامج لإقامة المنشآت الرياضية وخاصة فى المناطق المحرومة منها

## السياسات:

### ١ - توسيع قاعدة الممارسة الرياضية:

يستهدف الحزب وحكومته توسيع قاعدة الممارسة الرياضية لأكبر عدد من المواطنين من الجنسين ومن مختلف الأعمار، وبما يجعل من الرياضة أحد الأنشطة الهامة فى حياة الفرد وذلك من خلال: وضع برامج لإقامة المنشآت الرياضية وخاصة في المناطق المحرومة منها، وتشجيع إقامة النوادى والمنشآت الرياضية الخاصة، والتوسع في إنشاء مراكز الشباب وتزويدها بالأدوات اللازمة لممارسة الرياضة، وتشجيع الهيئات الرياضية على الاهتمام بالرياضة النسائية، ورياضة ذوى الاحتياجات الخاصة.

كما يستهدف الحزب وحكومته في هذا الصدد دعم الأنشطة الرياضية المدرسية والجامعية، وذلك من خلال بروتوكولات للتعاون بين المجلس القومى للرياضة وكل من وزارتى التربية والتعليم، والتعليم العالى.

وتشمل برامج التعاون المستهدفة إنشاء ملاعب في المدارس الجديدة التى يتم بناءها في إطار البرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية، وإنشاء مدارس للموهوبين رياضياً، وتطوير مناهج التربية البدنية داخل المدارس، والبدء في تطبيق نظام اليوم الرياضى من العام الدراسى المقبل في عدد من المدارس بالملاعب المدرسية وملاعب مراكز الشباب.

## التوسع فى إنشاء وتطوير البنية الأساسية للرياضة

كما تشمل تلك السياسات تطوير المنشآت الرياضية بالجامعات والمعاهد، ودعم الأنشطة والمسابقات الرياضية بها. وتطوير آليات اكتشاف وصقل المواهب الرياضية من خلال مشروعات مشتركة، وتطوير وتقنين آليات منح الحافز الرياضى بما يساعد على تشجيع الممارسة الرياضية بصفة عامة والتميز في المجال الرياضى بصفة خاصة.

### ٢ - تنمية وتطوير المنشآت الرياضية:

تمثل المنشآت الرياضية البنية الأساسية لممارسة الرياضة، ويهدف الحزب إلى تنمية وتطوير المنشآت الرياضية من خلال: التأكيد على استمرار دعم الدولة فى التوسع فى إنشاء وتطوير إنشاء الملاعب والاستادات والصالات وحمامات السباحة بكافة مناطق الجمهورية، وإنشاء الملاعب المفتوحة بالمحافظات، واستكمال بعض المدن الرياضية بالمحافظات، ووضع خطة لصيانة المنشآت الرياضية، وتخصيص أراضى لإقامة المنشآت الرياضية بالمدن الجديدة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال إقامة المنشآت الرياضية.

## رعـــايـة الموهـوبيـن بمـا يعزز من فرص الإنجاز فى البطولات على المستوى الدولى

### ٣ - تنمية برامج البطولة ورعاية الموهوبين رياضياً:

يتبنى الحزب وحكومتـه البـرامج والسيـاسات التى تدعم تحقيق التفوق الرياضى ورعاية الموهوبين بما يدعم فرص الإنجاز فى البطولات على المستوى الدولى وذلك من خلال: وضع برامج لاكتشاف الموهوبين رياضياً بالتعاون مع وزارة التربية والتعليـم والنوادى ومراكز الشبـاب، والتركيـز على عـدد من الألعـاب التى يمكن تحقيـق إنجـاز فيها وخاصة الألعاب الفردية مثل: المصارعة، والملاكمة، ورفع الأثقال، وألعاب القوى، والتايكوندو، والجودو، والسلاح بالإضافة إلى عـدد من اللعبـات الجمـاعية مثل كرة القدم وكرة اليد.

وتشمل تلك السياسـات أيضاً تطوير برنـامج إعداد البطل الأوليمبى لإعـداد الموهوبيـن ريـاضيـاً وتأهيلهم لتحقيـق ميداليات دولية، واستحداث تجربة النوادى المتخصصة في لعبة واحدة مثل رفع الأثقال أو الملاكمة أو المصارعة بهدف تركيـز الحضـور والتدريب واكتشـاف المواهـب ورعـايتها.

وكذلك تطوير البرنامج القومى للناشئين الذى يستهدف انتقاء مجموعة من العناصر الواعدة وإعدادهم وتأهيلهم في عدد من اللعبات، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص في الكشف المبكر عن الموهوبين رياضياً وتبنيهم ورعايتهم للوصول بهم إلى المستويات العالمية.

### ٤ - تطوير صناعة الأدوات الرياضية:

تعد صنـاعة الأدوات الرياضيـة أحد أهم مصادر تنمية صنـاعة الرياضـة، ويتبنى الحـزب وحكومتـه دعم هذه الصناعة وتشجيع الصناعة الوطنية من الملابس والأدوات الرياضية، وتوفير منـافذ بيـع داخـل المنشـآت الشبـابية والرياضية لبيع المنتجـات الرياضيـة، ودعم مشروعـات شباب الخريجين فى هذا المجال، وتوفير الدعاية للمنتج المتميز من خلال الفرق واللاعبين، وتشجيع شركات الإنتاج العالمية على إقامة خطوط إنتاج للأدوات الرياضية بمصر.

## تبنى أساليب علمية وحديثة للتدريب والإدارة الرياضية

### ٥ - تطوير نظم الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية:

تلعب نظم إدارة الكـوادر البشريـة دوراً هاماً فى العملية الرياضية، ويتطلب النهوض بالريـاضـة المصريـة تطويـر نظم الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية المرتبطة بالأنشطة الرياضية. ويتبنى الحزب وحكومته التوجهات التالية لتحقيق هذه الأهداف:

### أ - نظم الإدارة:

تغيير أنمـاط الإدارة السـائدة واللجـوء لأسـاليب الإدارة الحديثة كالإدارة الاستراتيجيـة وإدارة الجـودة الشـاملة، والاهتمام بالتخطيـط الاستراتيجى طويل المدى، وإدخال مفاهيم معـايير الجودة وتطوير مؤشرات لقياسها، وإجراء تعديلات فى الهيـاكل التنظيميـة للاتحـادات بحيث يتم وضع توصيف لكل لجنة من لجان الاتحادات يوضح المهام والنتائج المتوقعة من كل لجنة.

وكذلك إنشـاء مراكز معلومـات بالاتحـادات الرياضيـة بحيث تتوافر بها البيانات التى تساعد فى عملية التخطيط واتخاذ القرارات الفعالة، وتنمية وتدريب العاملين بالحقل الريـاضى وتوعيتهم بأسـاليب ووسائل الإدارة الحديثـة، ووضع ضوابط ومعـايير للعمل بمهنـة الإداري الرياضى.

### ب - التدريب:

دراسة طرق وأسـاليب التدريب المستخدمـة حـاليا، ووضع تصور شامل لعملية التدريب بما يتماشى مع الأساليب العلمية الحديثة، ووضع ضوابط ومعايير للعمل بمهنة التدريب، وعمل حصر للعاملين بها وإعادة تصنيفهم وفقا للمعايير والمواصفات العلمية والفنية. وكذلك إقامة دورات تدريبية لإعداد وصقل العاملين فى مجال التدريب الرياضى مع إتاحة فرصة للعناصر البارزة للسفر فى دورات تدريب بالخارج للتعرف على مدارس التدريب العـالمية، واستخدام خبراء عالميين للمشاركة فى دورات لصقل المدربين.

### ج - التحكيم:

العمل على زيادة عدد الحكام العاملين والاهتمام بتنمية قدراتهم ومهاراتهم لتحسين مستوى أدائهم التحكيمى فى كافة الأنشطة، وتشجيع الاحتراف فى مجال التحكيم، وتشجيع اللاعبين المتقاعدين للعمل فى هذا المجال، ووضع البرامج العلمية والدورات المخصصة لإعداد الحكام وصقلهم وتنمية قدراتهم بما يقدم حكام مصريين يرقون لمستوى الحكام الدوليين.

### د - الطب الرياضى:

يمثل الطب الرياضى عنصراً أساسياً من عناصر تطوير منظومة الرياضة. ويواجه الطب الرياضى بمصر عدداً من التحديات أهمها قلة الكوادر الفنية المؤهلة العاملة فى مجال الطب الرياضة، وقلة وحدات الطب الرياضى التى يصل عددها إلى ١٥ وحدة موزعة على ١٤ محافظة، وقلة عدد الأطباء المشرفين عليها، وكذلك عدم وجود معمل منشطات دولى معتمد بمصر مما أدى إلى ارتفاع تكلفة تحليل عينات المنشطات وشحنها إلى الخارج على مستوى جميع الاتحادات الرياضية، وغيرها من التحديات.

**ويتبنى الحزب وحكومته عدداً من السياسات لمواجهة هذه التحديات، وأهم هذه السياسات:**

- تطوير الجانب الأكاديمى المتعلق بالطب الرياضى، وإعداد برامج متخصصة للعاملين فى هذا المجال.

- وضع خطة سنوية لتطوير وحدات الطب الرياضى بحيث يتم تطوير أربع وحدات سنوياً من الوحدات القائمة حالياً، وكذلك إقامة وحدات جديدة بالمحافظات التى ليست بها وحدات.

- زيادة عدد الأطباء العاملين بالطب الرياضى بالتنسيق مع وزارة الصحة.

- إقامة معمل دولى معتمد للمنشطات فى مصر.

- تذليل كافة الصعاب والمعوقات التى تعوق الاستغلال الأمثل للقوة التشغيلية لمستشفيات الطب الرياضى بمدينة نصر وطنطا.

### هـ- الإعلام الرياضى:

وضع معايير وميثاق شرف للعمل فى مجال الإعلام الرياضى، وتشجيع التخصص فيه، وتسليط الضوء والاهتمام بالألعاب الرياضية المختلفة وليس كرة القدم فقط، والترويج لقيم المنافسة الرياضية الشريفة والروح الرياضية والابتعاد عن إذكاء روح التعصب، وتنمية مهارات العاملين بالإعلام الرياضى، وتنمية المعارف والمهارات اللازمة لممارسة النقد الرياضى.

### و- دعم دور نقابة المهن الرياضية:

يتبنى الحزب وحكومته دعم دور نقابة المهن الرياضية فى تحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها وخاصة دعم دورها فيما يتعلق بمنح تراخيص مزاولة المهنة فى مجالات التدريب والإدارة، وتحديد المعايير العلمية والعملية للعمل فى هذه المجالات الرياضية، والارتقاء بالمستوى العلمى والمهنى للأعضاء.

### ز - تطوير كليات التربية الرياضية:

ويرتبط بتطوير الكوادر البشرية ونظم الإدارة العمل على تطوير كليات التربية الرياضية من حيث المناهج والدرجات العلمية وخاصة ما يتعلق بالإدارة الرياضية والإعلام الرياضى، والعمل على ربط هذه الكليات بالمعاهد الدولية المناظرة، وتشجيع إرسال المبعوثين للخارج فى مجالات العلوم الرياضية المختلفة.

## وضع منظومة حديثة لتنمية الموارد المالية للهيئات الرياضية

**٦ - الاستثمار وتمويل الرياضة:**

تحتاج الرياضة إلى استثمارات ضخمة لا تستطيع الحكومة وحدها توفيرها، ومن ثم تبدو الحاجة إلى تشجيع دور الاستثمار الخاص فى الرياضة، استناداً إلى أن الرياضة هى نشاط أهلى بالأساس ومن ثم ضرورة توفير السبل لمشاركة القطاع الخاص فى حدوث التنمية الرياضية. كذلك هناك حاجة إلى تبنى أساليب مبتكرة لتنمية الموارد المالية للهيئات الرياضية المختلفة.

**ويتبنى الحزب وحكومته عدداً من السياسات لتحقيق هذه الأهداف كما يلى:**

## مشاركة أكبر للقطاع الخاص فى صناعة الرياضة

**أ - تطوير مشاركة القطاع الخاص في صناعة الرياضة:**

يؤكد الحزب على أهمية إتاحة مشاركة أكبر للقطاع الخاص في صناعة الرياضة عن طريق فتح المجال أمام الاستثمار في كافة مجالات صناعة الرياضة، وذلك من خلال: تقديم التسهيلات للاستثمار في مجال الخدمات الرياضية بالمشاركة مع الاتحادات والأندية الرياضية، وتشجيع إنشاء شركات متخصصة في مجال تمويل صفقات وتسويق اللاعبين والمدربين، وتشجيع الشركات للحصول على الترخيص من الاتحادات الدولية كوكلاء للاعبين. ويشمل ذلك أيضاً منح الحوافز لشركات الإعلان وتسويق منشآت وشعار واسم النادى والاتحاد، والترخيص للشركات ببيع تذاكر المباريات لحساب النادى مقابل نسبة من المبيعات، والتوسع في مشاركة الشركات في إدارة وتشغيل وتطوير الاستادات والمنشآت الرياضية.

وكذلك تشجيع إنشاء شركات متخصصة في الرياضة الترويحية وأنشطة المعسكرات والرحلات الشبابية والرياضية، وتشجيع إنشاء شركات نظم المعلومات الرياضية لتبادل قواعد البيانات المحلية والعالمية بما يخدم برامج تطوير الرياضة.

**ب - إنشاء صندوق لرعاية الأبطال الرياضيين:**

يحتاج إعداد الأبطال والفرق للمنافسات العالمية تمويلاً كبيراً نظراً للتكلفة العالية لإعداد هؤلاء الأبطال. ويمكن أن يتم توفير جانب من هذا التمويل من خلال إنشاء صندوق لرعاية الأبطال يسهم فيه المجتمع والشركات ورجال الأعمال بهدف تعظيم موارد الصندوق، وتحديد نسبة من تذاكر المباريات وعائدات البطولات، ونسبة من عائدات الإعلانات بالملاعب، ونسبة من عقود احتراف اللاعبين لحساب صندوق رعاية الأبطال.

**ج - حقوق البث التليفزيونى:**

ويستهدف ذلك تطوير أساليب بيع الأندية والاتحادات لحقوق البث التليفزيونى فى المنتج الرياضى باعتباره يماثل المنتج الفنى وتطوير كافة العناصر التى تساهم فى جذب المشاهدين من خلال: إعادة النظر فى التعاقدات الحالية بين الأندية واتحاد الإذاعة والتليفزيون بهدف الوصول إلى صيغة مناسبة تحقق الأهداف المشتركة للجانبين، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص فى تطوير أساليب بث المباريات، وحماية حقوق الهيئات فى المنتج الرياضى.

**٧ - تطوير التشريع الرياضى:**

يتم تنظيم النشاط الرياضى بشكل أساسى من خلال القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة والمعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨. والواقع أن الحركة الرياضية بمصر والعالم قد تطورت بشكل كبير لم يواكبه تطور فى هذا القانون، وهو ما يستدعى التفكير فى تطوير تشريعى يتوافق مع التطور فى الحركة الرياضية. ويسهم فى الإرتقاء بالرياضة المصرية وتحريرها من كافة العوائق والقيود الإدارية والبيروقراطية التى تحد من انطلاقها. ويطرح الحزب وحكومته المبادئ التالية للنقاش حول تطوير التشريع الرياضى:

**تبنى فلسفة جديدة فى مجال الاستثمار وتمويل الرياضة،** وذلك من خلال:

- تشجيع الأفراد والشركات على إنشاء وإدارة الأندية الرياضية ومراكز الترويح الرياضى بغرض الاستثمار

## مراجعة الهياكل التنظيمية للنوادى والاتحادات

■ تنظيم إسناد إدارة بعض المنشآت الرياضية المملوكة للدولة إلى هيئات متخصصة فى إطار مجموعة من الشروط والأحكام التعاقدية التى تضمن استمرار استخدام تلك المنشآت فى تحقيق الغرض التى أنشئت من أجله وصيانتها وتطويرها.

■ تنظيم طرح بعض الأراضى المملوكة للدولة كمشروعات رياضية جديدة للمستثمرين وفقاً لنظام حق الانتفاع للقطاع الخاص، بحيث يتولى المستثمر أعباء الإنشاء والإدارة مقابل انتفاعه بالمشروع مدة زمنية محددة تنتقل بعدها الإدارة والملكية للدولة دون أعباء.

■ منح الأندية والهيئات الرياضية الأخرى الصلاحيات اللازمة لتنفيذ برامج تنمية مواردها المالية واستثمار فائض أموالها بغرض تحقيق تمويل ذاتى يساعدها على تحقيق أغراضها.

■ تشجيع رجال الأعمال والشركات والمؤسسات على دعم الهيئات الرياضية ورعاية الأبطال الرياضيين من خلال حوافز تقدم لهم.

### آلية لفض المنازعات:

النظر فى إنشاء آلية جديدة للنظر فى المنازعات الرياضية والفصل فيها بالسرعة اللازمة لحسم تلك المنازعات بما يتوافق مع المعايير والقواعد الدولية المطبقة فى هذا الشأن.

### حماية حقوق الملكية:

تفعيل وتطوير الإطار القانونى الخاص بحقوق الملكية الفكرية فى المجال الرياضى، وحظر استعمال أو استغلال أسماء الهيئات الرياضية أو شاراتها أو علاماتها المسجلة لدى الجهات المختصة فى أى أنشطة إعلامية أو تجارية أو صناعية بغير أذن كتابى منها مع النص على العقوبات التى توقع فى حالة المخالفة بغرض تمكين هذه الهيئات من استثمار الاسم والشارة والعلامة المسجلة فى تنمية مواردها الذاتية، حيث إن القانون الحالى قد قصر تلك الحماية على اللجنة الأولمبية فقط دون سواها من الهيئات الرياضية (أندية واتحادات).

### التأمين على الرياضيين:

وضع النظم الخاصة بالتأمين على الرياضيين ضد إصابات الملاعب والأمراض وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك بتحصيل نسبة محددة من إيرادات المباريات ومكافآت اللاعبين والمبالغ المسددة فى عقود الاحتراف.

### تنظيم الاحتراف:

تنظيم الاحتراف الرياضى بجميع صوره سواء كان احتراف اللاعبين أو الإدارة الرياضية ووضع الأطر القانونية للاحتراف والآثار القانونية المترتبة عليه مع مراعاة القواعد التى استقر العمل عليها بالاتحادات الرياضية الدولية، بما يضمن تفادى المشاكل والصعوبات التى واكبت العمل بالاحتراف الرياضى فى مصر دون وجود تنظيم قانونى له.

### مكافحة المنشطات:

حظر تقديم أو بيع أو تعاطى المنشطات للرياضيين والنص على العقوبات الواجب توقيعها على المخالف، وتنظيم وسائل وطرق الكشف على المنشطات ونشر جداول بأسماء المواد المنشطة بمراعاة الجداول التى تحددها الهيئات والمنظمات الرياضية الدولية بهذا الشأن.

### تشديد العقوبات:

تشديد العقوبات الواجب توقيعها على حالات الشغب بالملاعب.

### الهياكل التنظيمية للنوادى والاتحادات:

مراجعة النصوص المتعلقة بتشكيل ومهام مجالس إدارة النوادى بما يضمن الوضوح فى المهام التى تقوم بها مجالس الإدارة، وزيادة فاعليتها، وإعادة النظر فى تنظيم مجالس إدارة الاتحادات الرياضية بما يفعل دور هذه الاتحادات فى تحقيق الأهداف المنوطة بها.

### الحافز الرياضى:

تنظيم منح حوافز التفوق الرياضى ومشاركة الطلاب فى الدورات والبطولات المحلية والعالمية.

# خاتمة:

إنطلاقاً من رؤية شاملة لتمكين الشباب وتوسيع دائرة مشاركتهم، يطرح الحزب مجموعة من السياسات التى تستهدف تنمية الثقافة السياسية للشباب، وتوسيع دائرة الأنشطة الشبابية، وتطوير وتحديث المنشآت الشبابية، وزيادة تمثيل الشباب فى إدارة الهيئات الشبابية، وذلك بوضع أساليب غير تقليدية مثل برامج برلمان الطلائع وبرلمان الشباب ومكاتب للخدمات الشبابية بهدف تسهيل الحصول على الخدمات الحكومية، فضلاً عن سعى الحزب والحكومة لتعديل الإطار التشريعى الذى يحكم تنظيم الهيئات الشبابية بما يحقق الهدف الرئيس وهو تمكين الشباب وإعطائهم الفرصة الكافية للإسهام بفعالية فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

كما يطرح الحزب رؤية عصرية ومتطورة للنهوض بالرياضة المصرية تتغلب على ما يعترض قطاع الرياضة من تحديات، وبما يتيح توسيع قاعدة الممارسة الرياضية، ورعاية الموهوبين، وتنمية المنشآت الرياضية، وإشراك القطاع الخاص فى النشاط الرياضى، وتطوير نظم الادارة الرياضية، وتطوير التشريع الرياضى، وذلك تأكيداً لقناعة الحزب والحكومة بأن الرياضة ليست نشاطًا ترفيًا وإنما هى حق لكل مواطن .

وسوف يسعى الحزب وحكومته إلى توسيع دائرة النقاش مع الأوساط المعنية بقضايا الشباب والرياضة بهدف استطلاع آرائهم لوضع الخطوات التنفيذية والتعديلات التشريعية اللازمة للانطلاق بهذه الرؤية إلى واقع التنفيذ العملى.

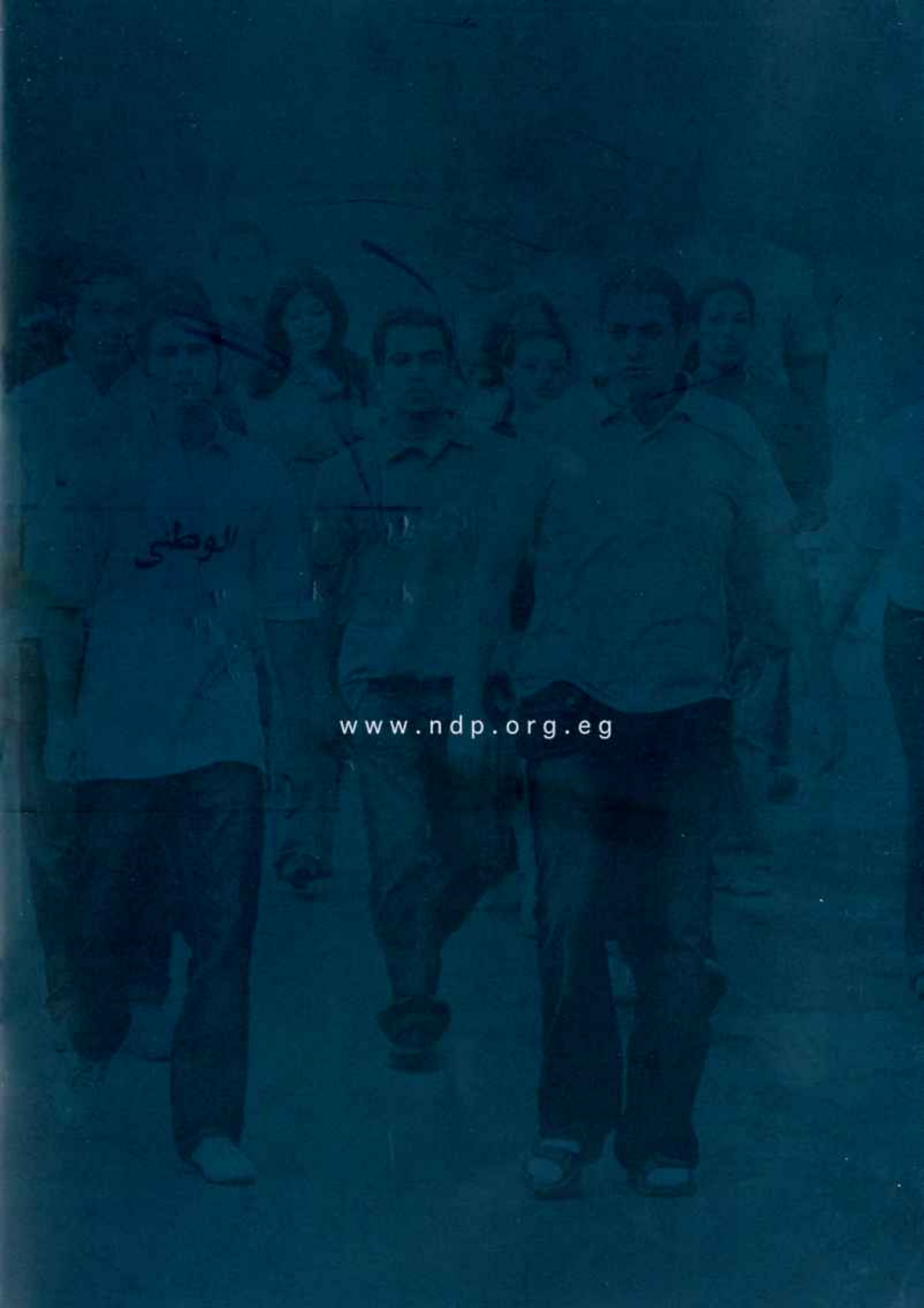


www.ndp.org.eg